

الصلوات ووقت اختياره واوله من اول الوقت كوقت المفضلة
 وقوله في مساجد لا يسئل وقت الحرة والضرورة فكان الاول
 ان يقول بعد بحيث بقي ما يسما مثل ربيع ضحيه بل هو
 بالمقدار في المغرب وقوله مثل نصفه صنعت بل هو ما لا يكون
 في الوقت ووقت جواز اي بلا كراهة لان الظهر ليس فيها جواز
 بكراهة وقوله في مساجد لما تقدم فكان الاول ان يقول بعد
 بحيث بقي ما يسما فاحاصل ان الجواز والاختيار في الظهر
 متحدان معنى ومتحدان ابتدا وانها لا خلاف باول الوقت ويجوز ان
 يخرج من العصر كان الاول الايتان بالتمام فعمل المخرج ليدل على
 التقريب وعدم الفاصل بين الظهر والعصر اي صلاتها فيه
 ما تقدم سواها وعبار التسمية انما هي ببيان التسمية وعبار
 الامام لان كلام المتن يقتضي ان الزيادة من وقت العصر وكلامها
 يقتضي انها ليست من وقت العصر فلما ورد عليها سوال وهو ان
 الصحيح ان لا يرد وجود زيادة وكلامها يقتضي اشتراطها
 اجماع الساجح بقوله وليس ذلك من افعالهم فهدى احكام الايتان
 بهما من العبارتين فاني هما لبيان مخالفتها لكلام المتن ولاهبل
 اجواب عنهما باكمل الذي ذكره الحديث جبريل رابع للامرية بالنسبة
 للمدين كل من لواحد الاول للاول والثانية للثاني بعد ذلك
 الاستواء رابع للمدين ايضا الى غروب الشمس في وقت الضرورة فكان الاول
 لا يدخل وقت الحرة ووقت الكراهة ووقت الضرورة فكان الاول
 التخصيص كما في الساجح بان يقول وفي الجواز بلا كراهة الى الضم
 ومن ادرك الجواز الاستدلال بقوله على كلام المتن بالقياس لانه
 اذا كان يدرك ركعة في الوقت والباقي خارجا ويدرك العصر في الاول

قالوا

ما لو ادركها قبل الغروب وهو قول المتن وفي الجواز الى غروب الشمس
 فاني قد اجاز بكراهة بجبريل في غير الظهر فقط واعلم ان وقت المفضلة
 والاختيار والجواز بكراهة متحد ابتدا وانها في المغرب وفي غيرها
 متحد ابتدا ومختلفة انها فكلها تدخل باول الوقت ثم اذا مضى احوال
 المدة كبر وانقطع وقت المفضلة واستمر الاجاز ثم ينقطع وقت الاختيار
 ويستمر وقت الجواز وما وقت المفضلة والاختيار في الظهر متحدان
 ابتدا وانها ومعنى اي لا اختيار له فيه اي ولا غير من بقية
 الاوقات التي لغيرها ما في الحديث يرجع لقوله واحد الحديث
 جبريل يرجع لقوله بعد غروب الشمس لان جبريل هو دليل الحق
 ووقتها واحد وهذا تقدم وانما اعاده توطئة لما ذكره بعد من
 الرد على من استدله على ان وقتها واحد وهو السهم في وقت
 المفضلة او يقتضي اتحادها معنى وهو ظاهر في خصوص المغرب
 فهو محل النزاع اي بين القديم والجديد فليس فيه تعريض
 له اي في غير الظاهر ما فيه فقد تعرض لردت اجواز بقوله والوقت
 ما بين هذين الوقتين لان المراد بالوقت بالنسبة للظهر هو وقت
 الجواز الشامل لجميع الوقت من اوله الى جواز اي بكراهة وهو
 الذي عناه الاستنوي فيما بعد وقوله ما لم يبق الشفق فيه نظر
 لانه يسئل وقت الحرة وكان الاول ان يقول بحيث يتقرب ما يسما
 لكن اذا كان هذا ما قاله الاستنوي يكون تكرار ويجاب بانه انما
 اعاده النسبة لتقابلها لما سبق في حديث جبريل بالنسبة
 للركعة الاول وقوله فيما سياتي الحديث جبريل اي في المدة الثانية
 بالنسبة الى محل ذلك اذا كان الزمان الذي يفتى فيه شفق
 اقرب البلاد اليهم يستغرق عليهم كالمثال الذي ذكره المحقق فانهم

واليات كان عليهم زيد على الزمان الذي يفتى فيه شفق اقرب البلاد
 اليهم كقولنا بين درجتيه من المثل الذي ذكره المحقق